

العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم في السودان خلال الفترة 2010-2018

The relationship between Murabaha financing and inflation in Sudan during the period 2010-2018

عبد الباسط بن عبيد¹، عبد القادر عبد الرحمان^{2*}

¹ محبر التكاملي الاقتصادي الجزائري الإفريقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار (الجزائر)
(benabid.basset@univ-adrar.edu.dz)

² محبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار (الجزائر)
(abdrh.aek@univ-adrar.edu.dz)

تاريخ الاستلام: 2020/09/09؛ تاريخ المراجعة: 2020/09/15؛ تاريخ القبول: 2020/11/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم في السودان من خلال دراسة قياسية لبيانات ربع سنوية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 2010-2018 وباستخدام كذلك المنهج الوصفي التحليلي لتفسير تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل بالمرابحة شهد نمواً كبيراً خلال تلك الفترة، كما سجلت معدلات التضخم أرقاماً قياسية في بعض السنوات مدعومة بزيادة العرض النقدي والعجز الموازي المسجل في تلك السنوات، إضافة إلى ذلك توجد علاقة سببية تتجه من التمويل بالمرابحة نحو التضخم، وأن التمويل بالمرابحة يؤثر على التضخم بمعدل ضعيف جداً، وهذا ما يفسر وجود متغيرات أخرى تساهم في رفع معدل التضخم، وقد أثبتت الدراسة أنه توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين التمويل بالمرابحة والتضخم، وأن ما نسبته 12.64% من الاختلالات في معدلات التضخم يتم تصحيحها خلال كل ربع سنة عن طريق التمويل بالمرابحة.

الكلمات المفتاح: التمويل بالمرابحة؛ التضخم؛ السودان؛ ARDL.

تصنيف JEL : C32 ؛ E31 ؛ E42 ؛ G21

Abstract: This study aims to analyze the relationship between Murabaha financing and inflation in Sudan through a standardized study of quarterly data using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) during the period 2010-2018 and by using the descriptive and analytical method as well to explain the developments of study variables during the studied period, and the study reached That Murabaha financing has witnessed a significant growth during that period, as inflation rates have reached record numbers in some years, supported by an increase in the money supply and the recorded budget deficit in some years, in addition to that there is a causal relationship that goes from financing to murabaha towards And inflation, and that Murabaha financing affects inflation at a very weak rate and this explains the presence of other variables that contribute to raising the rate of inflation, and the study has proven that there is a long-term balance relationship between financing murabaha and inflation, and that 12.64% of the imbalances in inflation rates are corrected During every quarter through Murabaha financing.

Keywords: Murabaha financing ; inflation ; Sudan; ARDL.

Jel Classification Codes : C32 ; E31; E42 ; G21

* عبد القادر عبد الرحمان abdrh.aek@univ-adrar.edu.dz

I- تهيّد :

لقد شهدت البنوك الإسلامية انتشاراً كبيراً في مختلف الدول ومن بينها دولة السودان التي تعتمد كلية على هذه البنوك؛ كما حظيت هذه البنوك باهتمام كبير من طرف الباحثين والخبراء الاقتصاديين خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حين أثبتت هذه البنوك صلابتها ومثابرتها في التصدي لمثل هذه الأزمات، وهذا بفضل صيغها التمويلية المتنوعة بين صيغ المشاركات والمدائيات وصيغ أخرى قائمة على البر والإحسان.

يعد التمويل بالمراجحة من بين الصيغ التمويلية القائمة على المدائيات، والتي شهدت اهتماماً كبيراً لدى صناع الصيرفة الإسلامية وزبائنها، حيث يصل التمويل بها في بعض البنوك إلى مستويات قياسية، وهذا ما جعل البعض يرى بأن هذه البنوك أقيمت للتمويل بهذه الصيغة فقط، لكن الحقيقة العلمية هي أن هذه البنوك في بداية إنشائها وفي نظر المنظرين لهذه البنوك هي أنما بنوك تشاركية تقوم تمويلاتهما على صيغ المشاركات؛ كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، إلا أن الواقع العملي جعل هذه البنوك تنحرف عن ذلك واهتمت بشكل كبير بصيغ المدائيات، لهذا تم توجيه عدة انتقادات من طرف المختصين في هذا المجال لهذه البنوك.

إن المتبع لجوهر عملية التمويل بالمراجحة يجد أنما لا تحقق قيمة مضافة كالتالي يخلقها التمويل بالمشاركات، بالإضافة إلى ذلك أصبح التمويل بالمراجحة يتم بصفة صورية فقط، حيث أن الزبون تحول هدفه من العملية إلى الحصول على النقد فقط؛ وليس جوهر تعامله هو الحصول على السلعة، وهذا ما يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع سواء كانت كمالية أو ضرورية مادام أن البنك يمول احتياجات الأفراد بالمراجحة، وقد أدى هذا التوسع في التمويل بصيغة المراجحة من طرف البنوك لتمويل السلع الاستهلاكية في نهاية الأمر إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات؛ وبالتالي توقع ارتفاع أسعار تلك السلع، إن استمرار الأسعار في الارتفاع نتيجة تواصل عمليات التمويل بهذه الصيغة يجعلنا نتوقع أن يؤدي هذا في الأخير إلى ارتفاع معدلات التضخم. وهذا يجعلنا نطرح عن التساؤل الرئيس الآتي: ما العلاقة بين التمويل بالمراجحة والتضخم في السودان خلال الفترة 2010-2018 ؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيس يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالمراجحة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة المدروسة؟
- هل يؤثر التمويل بالمراجحة على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة المدروسة؟ أم العكس؟

• الفرضيات:

يمكن اقتراح الفرضيات التالية كإجابات أولية عن تساؤلات الدراسة :

- لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالمراجحة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة المدروسة؛
- التمويل بالمراجحة يؤثر على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة المدروسة.

• أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الممكنة بين التمويل بالمراجحة والتضخم في دولة السودان خلال الفترة 2010-2018؛ حيث تقوم كل المعاملات البنكية في دولة السودان على الشريعة الإسلامية، والوصول من خلال هذه الدراسة لمعرفة المتغير المؤثر والمتغير المتأثر من هذه العلاقة، وذلك بالاعتماد على اختبار السببية، وتحليل علاقة التكامل المشترك بين التمويل بالمراجحة والتضخم.

I.1- الإطار النظري والتطبيقي للدراسة :

نعرض في هذا الجزء من البحث التعريف بمفاهيم الدراسة وهي التمويل بالمراجحة والتضخم؛ كما يتم التطرق إلى عدد من الدراسات التطبيقية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.1- مدخل مفاهيمي للتمويل بالمراجعة والتضخم :**1.1.1.I- مفهوم التمويل بالمراجعة :****- تعريف التمويل بالمراجعة:**

يعتبر التمويل بالمراجعة أحد أهم الصيغ التمويلية الإسلامية المطبقة لدى الكثير من البنوك، وهي موجهة بالأساس للتمويل الإنتاجي والاستهلاكي. ويقصد التمويل الإسلامي: "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"¹. فالتمويل الإسلامي يختلف بشكل جوهري عن التقليدي في التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية، والذي يستمد منها قواعده وضوابطه الأساسية، كما يتميز التمويل الإسلامي بالتنوع، وهو ما يجعله يلي احتياجات المؤسسات الاقتصادية.

يعني لفظ المراجعة الربح والنماء، ويقصد بها كذلك الزيادة. واصطلاحاً: المراجعة هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشترى به مع زيادة ربح معلوم². وقد اختلف الفقهاء في تعريفها فهي عند البعض البيع برأس المال و ربح معلوم، وقال البعض الآخر هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً بالدينار أو الدرهم³. إذن المراجعة هي بيع السلعة بالثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم للطرفين، ويمكن أن يكون الدفع نقداً أو على أقساط من طرف الزبون، ويعد هذا النوع من التمويل الأكثر طلباً من طرف المجتمع⁴، وتشترط الشريعة الإسلامية أن يكون عقد بيع المراجعة ناتج عن بيع حقيقي وليس وسيلة لتمويل المخزون القائم، وأن تكون السلعة مملوكة للبائع وقت بيعها⁵، وهذا حتى يسلم البيع من الفساد وهو بيع الانسان ما لا يملك، لنهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك.

- أنواع المراجعة:

تنقسم المراجعة إلى قسمين، وهما:

أ - **المراجعة العادية:** وهي أن يقوم البنك بشراء السلع التي يحتاج إليها السوق، بناء على دراسة لأحوال السوق فهو يمتن التجارة، فالبنك الإسلامي يقوم هنا بشراء السلع والقيام ببيعها لمؤسسات، بتمن الشراء مضافاً إليه المصاريف التي تكبدها البنك، و ربح معلوم للطرفين⁶، لكن التمويل بهذه الصيغة يكاد يكون منعدم في التمويل البنكية الإسلامية، لعدم ملائمة لطبيعة العمل البنكي الإسلامي.

ب - **المراجعة للأمر بالشراء:** تسمى كذلك بالمراجعة المصرفية، وقد عرف قانون البنك الإسلامي الأردني بيع المراجعة للأمر بالشراء بما يلي: "قيام المصرف بتنفيذ طلب التعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كلياً أو جزئياً ؛ وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به، وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء"⁷، يعد هذا النوع هو السائد في تعاملات البنوك الإسلامية، حيث أن البنك لا يشتري السلع إلا بناء على طلب زبائنه وفقاً للمواصفات التي يطلبونها، ثم يقوم البنك بعملية بيعها لهم بعد تملكها نظير ربح معلوم.

- عائد التمويل بالمراجعة:

تتنوع عوائد التمويل في البنوك الإسلامية بين ربح وأجرة وجعل، وهذا حسب نوع التمويل، ففي التمويل بالمراجعة يشترط الفقه الإسلامي على البائع -البنك- ذكر هامش الربح للمشتري وذلك بعد ذكر ثمن الشراء للمنتج، وبأبي هذا الهامش من الفرق بين ثمن البيع والشراء لهذا المنتج⁸، فيقصد بالهامش الربحي في المراجعة: النسبة المئوية للربح التي يحدددها البنك في عقد المراجعة من ثمن الشراء ولا يمكن تغييرها⁹ حيث يدخل في حساب هذا الهامش ظروف المنافسة والمخاطر والتكاليف والتضخم والتشريعات والقوانين¹⁰. يتم دفع ثمن المراجعة إما دفعة واحدة أو على أقساط حسب الاتفاق بين الطرفين، ويتم احتساب ثمن سلعة المراجعة في البنوك بالطريقة التالية:¹¹ **ثمن المراجعة الحالية = الثمن الأول * (1 + نسبة الربح التجاري) + مصروفات أخرى دون ربح** ، وإذا كان الثمن مؤجلاً على أقساط فإن ثمن سلعة المراجعة سيزيد نظير التأجيل، ويتم احتساب السعر بالمعادلة التالية: **ثمن المراجعة المؤجلة = الثمن الأول * (1 + نسبة الربح التجاري + نسبة التأجيل) - (نسبة التأجيل * قسط حال) + مصروفات غير ربحية.**

يقترن هامش الربح في المراجعة في استرداد التكاليف مع الربح المنشود للبنك، ويجب أن يكون سعر بيع السلعة في البنوك الإسلامية أقل من سعرها لدى البنوك التقليدية، حتى تنافس هذه الأخيرة، وإذا كانت العكس فيجب مراجعتها¹²، لكن في الواقع الحالي تعتبر هامش المراجعة أعلى من معدلات الفائدة؛ ففي اندونيسيا مثلاً؛ تعد تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية أعلى من مثيلاتها التقليدية، حيث أن الأولى لا تمثل سوى 5% من الأصول البنكية، لكن الشيء الإيجابي في هامش المراجعة أنه يبقى ثابت طيلة مدة العقد، عكس ما يجري في التمويل التقليدي¹³.

في الوقت الحاضر يرتبط الهامش الربحي في البنوك الإسلامية على مستوى العالم بمؤشر ليبور LIBOR وهو متوسط معدل الفائدة للإقراض من طرف أكبر البنوك في بريطانيا، وتعتمد البنوك الإسلامية في إندونيسيا مثلاً على مؤشر JIBOR (سعر الفائدة بين البنوك في جاكرتا)، وهذا المؤشران يحددان من طرف قوى العرض والطلب على النقود، وقد أثار استخدام هذين المؤشرين انتقادات كبيرة من طرف الاقتصاديين الإسلاميين¹⁴، وفي دراسة أجريت لنمذجة هامش المراجعة من خلال دراسة العلاقة بين سعر الفائدة وهامش المراجعة باستعمال طريقة الانحدار الخطي البسيط، وتوصلت إلى أن العلاقة بينهما موجبة وقوية جداً بنسبة 99.5%، وأن الفائدة تفسر 98.9% من التغيرات التي تحدث في هامش المراجعة¹⁵، وهذا يبين لنا العلاقة المتينة بينهما، وهو ما يظهر قوة ارتباط البنوك الإسلامية في تسعير منتجاتها على سعر الفائدة السائد لدى البنوك التقليدية، وهذا ما يستوجب على هذه البنوك ابتكار آلية حديثة بديلة عن تلك التقليدية حتى تبتعد هذه البنوك في تعاملاتها بشكل كامل عن آليات التعامل التقليدي.

2.1.1.1- مفهوم التضخم :

يعد التضخم أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث أن ارتفاعه يؤثر على بقية المتغيرات الأخرى، لذلك تسعى الدول جاهدة إلى وضع استراتيجيات وسياسات نقدية ومالية هادفة إلى التحكم في معدله.

- تعريف التضخم :

توجد عدة تعريفات للتضخم وسنحاول أن نعرض بعضها؛ التضخم هو ميل الأسعار إلى الزيادة بشكل عام ومستمر، وأن الزيادة في عدد قليل من السلع لا تسمى تضخم، إلا إذا كانت تلك الزيادة تمتد أو تؤدي إلى زيادة معظم أسعار السلع الأخرى¹⁶، ويعرف أيضاً بأنه انخفاض مستمر في سعر النقود أو في قيمة النقود أو في القيمة الشرائية للنقود¹⁷، تتفق كل التعاريف على أن التضخم هو الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي تنخفض قيمتها.

- أسباب التضخم :

يرى ابن خلدون أن السبب الأساسي لحدوث التضخم هو زيادة تكاليف الإنتاج، وهو نفس ما أشار له كيتز¹⁸، وعموماً يؤدي تغير مجموعة من العوامل إلى التأثير على الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال زيادة الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي أو بقاءه ثابتاً؛ كزيادة دخول أفراد المجتمع، زيادة عرض النقود وانخفاض الادخار والإفراط في الاستهلاك الكلي، وزيادة عدداً لسكان، وكذا زيادة الإنفاق الحكومي، أما في ما يخص العوامل المرتبطة فتتمثل في الأسباب التي تحد من القدرة على إنتاج السلع والخدمات في الأسواق بصورة تواكب الطلب المتزايد، ويعد تمويل عجز الميزانية بالاستدانة من النظام المصرفي أخطر هذه العوامل نظراً لعدم مساهمته في زيادة إنتاج السلع والخدمات¹⁹. ومن الأسباب التي تؤدي كذلك إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم هو الديون الممولة بالفائدة¹⁹.

- الآثار الاقتصادية للتضخم :

إن ارتفاع التضخم يؤدي إلى عدم المساواة في توزيع الدخل من المقرضين إلى المقترضين؛ ومن أصحاب العمل إلى الموظفين في حالة عدم زيادة الأجور²⁰، كما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا يلحق أضراراً كبيرة خاصة بأصحاب المدخيل الثابتة، ومن الآثار الأخرى على الميزان التجاري الذي يشهد عجزاً نتيجة انخفاض قيمة الصادرات عن الواردات²¹، كما يؤدي التضخم إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الربح التجاري عن الربح الصناعي كنتيجة لازدهار القطاع التجاري، مما يترتب عليه في الأخير إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وبالتالي امتناعهم عن الادخار وميلهم إلى شراء الذهب والعملات الأجنبية لتقليل آثار انخيار القيمة الحقيقية للعملة²². ومن الآثار السلبية الأخرى للتضخم هو زيادة العجز الحكومي، وزيادة الاحتكار الاقتصادي، وحدوث الركود الاقتصادي، مما يترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات²³. ومن أجل التحكم في ارتفاع الأسعار ومكافحة التضخم تسعى الدول عامة إلى وضع سياسات نقدية ومالية هادفة للتحكم فيه وتحقيق استقرار الأسعار، وبالتالي تحقيق الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي.

2.I- الدراسات السابقة :

لا توجد دراسات سابقة -حسب اطلاعا- تطرقت للعلاقة المباشرة بين التمويل بالمراجحة والتضخم، في حين توجد العديد من الدراسات التي تناولت أحد هذين المتغيرين، وفي ما يلي نستعرض بعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع أو تلك الدراسات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية في دولة السودان:

-دراسة يوسف الفكي عبد الكريم حسين (2010): تبحث هذه الدراسة في إشكالية تطبيق السياسة النقدية في إطار النظام المصرفي الإسلامي كبديل عن النظام التقليدي والذي تقوم فيه السياسة النقدية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على معدلات الفائدة، وتمت هذه الدراسة في السودان باعتباره يمتلك نظام مصرفي إسلامي، وهذا ما جعل البنك المركزي يواجه تحديا كبيرا في إدارة السياسة النقدية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن السودان استطاع أن يصمم سياسية نقدية خاصة بالنظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك بابتكار عدة أدوات وآليات بديلة عن تلك التقليدية، وقد نجحت السياسة النقدية الإسلامية التي انتهجها بنك السودان خلال فترة الدراسة في تحقيق أهدافها إلى حد كبير، وذلك بتخفيض معدل التضخم ورفع معدل نمو الناتج الحقيقي وتخفيض عجز الموازنة، وكذا استقرار سعر صرف العملة المحلية²⁴.

- دراسة خنساء بابكر بشير رحمة (2014): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي تحدثه أدوات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية في السودان للفترة من 1998-2013، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية - المتمثلة في هامش المراجحة والاحتياطي القانوني- المطبقة من طرف البنك المركزي السوداني ومعدلات التضخم والبطالة وسعر الصرف وعجز الموازنة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجانب النظري لأثر أدوات السياسة النقدية على الاقتصاد السوداني، بالإضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي من خلال بناء نموذج قياسي للدراسة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS وباستخدام برنامج SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين هامش المراجحة والتضخم، وأنه لا توجد علاقة سببية بينهما، وبين معدل الاحتياطي القانوني والتضخم، وكذا بين هامش المراجحة والبطالة، وقد استنتجت الدراسة كذلك وجود علاقة عكسية بين الاحتياطي القانوني والبطالة، وعدم وجود علاقة سببية بينهما، وكنتيجة عامة لهذه الدراسة لم تؤثر أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي السوداني على المتغيرات الاقتصادية المدروسة خلال فترة الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور أدوات السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية المدروسة²⁵.

- دراسة ابراهيم فضل المولى البشير، معاوية محمد خاطر بريمه (2014): هدف هذا البحث إلى دراسة أثر التمويل بصيغة المراجحة على الأداء الاقتصادي بالسودان خلال الفترة 2000-2010، وهذا من أجل الإجابة على إشكالية إفراط البنوك في التمويل بالمراجحة وزيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة السودانية، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وذلك بغرض القيام بعرض أدبيات الدراسات المتعلقة بالنقود والتضخم والتمويل بالمراجحة وتطورها عبر مر السنوات، واستخدمت الدراسة نموذج معادلة الاتجاه العام في تحليل السلسلة الزمنية لبيانات متغيرات الدراسة؛ وهذا من أجل قياس الاتجاه العام لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط بالاستعانة ببرنامج EVIEWS. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا تؤدي زيادة حجم التمويل بصيغة المراجحة إلى زيادة نسبة التعثر في البنوك التجارية، كما أنه لا يؤدي الإفراط في التمويل بصيغة المراجحة إلى زيادة عرض النقود، إلا أن التمويل بالمراجحة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم وزيادة الأسعار، وبالتالي توجد علاقة طردية بينهما، وهذا ما يرد إلى زيادة تكلفة إنتاج السلع الممولة بصيغة المراجحة، مما ينعكس سلبا على سعر صرف العملة السودانية²⁶.

-دراسة Mustika Ananda Putri¹, Tri Kunawangsih (2014): تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية بالمراجحة في إندونيسيا خلال الفترة من الربعي الأول 2006 إلى الربعي الرابع 2013، وقد تعرضت الدراسة باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد الكلاسيكي OLS لأثر المتغيرات الأربعة: أموال الغير، التضخم، القروض المتعثرة، شهادات الإيداع لبنك إندونيسيا، على التمويل بالمراجحة، ومن بين أهم نتائج هذه الدراسة؛ القدرة العالية جدا للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والتي بلغت 99.1%، وقد كان للمتغيرات المستقلة تأثير إيجابي وهام على التمويل بالمراجحة، ماعدا شهادات الإيداع التي ليس لها تأثير كبير، وقد أثبتت هذه الدراسة بلأن ارتفاع أسعار السلع لا تؤثر على التمويل بالمراجحة، وإنما تستمر البنوك في توجيه تمويلها للأفراد والمؤسسات²⁷، وهذا ما يدعم النتيجة التي توصلت لها دراسة أخرى²⁸.

- **دراسة خالد حسن بشير عبد الله (2015):** اهتمت هذه الدراسة بتحليل العوامل المحددة لتكلفة هوامش المراجعة في التمويل المصرفي في السودان خلال الفترة 2000-2012، وقد استخدم الباحث المنهج الإحصائي باستخدام النموذج القياسي والمتمثل في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في تكلفة التمويل (هوامش المراجعات) وكل من متغيرات الهوامش السابقة والاحتياطات والتعثر والتضخم والنمو في عرض النقود كمتغيرات مستقلة، باعتبارها أهم العوامل التي تؤثر على تكلفة التمويل المصرفي، وقد استخدم الباحث بيانات ربع سنوية، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية بمعنوية قوية لمتغيرات الهوامش السابقة ومعدلات النمو في عرض النقود مع هوامش المراجعات، ووجود علاقة معنوية وقوية لكن بدرجة أقل من المتغيرين السابقين مع هوامش المراجعات، وعدم وجود علاقة مع التضخم والتعثر كمتغيرات كلية خارجية، وكتيجة عامة ان للمتغيرات السياسة النقدية أثر كبير على الهوامش وانعدام ارتباطها بالمتغيرات الكلية الخارجية المذكورة آنفاً.²⁹
- **دراسة ليلى علي القشاط دفع السيد (2015):** استهدفت الدراسة محاولة قياس الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من 1994-2012، وتم الحصول على البيانات المتعلقة بالسياسة النقدية -سنوية- من التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، والجهاز المركزي للإحصاء بالنسبة لمعدلات التضخم، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى تحليل البيانات باستخدام برنامج spss لتحليل واختبار الفرضيات، وقد افترضت الدراسة النموذج الاقتصادي الذي يمثل معدلات التضخم في السودان دالة في كل من عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المراجعات، وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباط قوية وطردية بين عرض النقود، الاحتياطي النقدي، هوامش المراجعات والتضخم، وأن 80.6% من التغيرات التي تحدث في التضخم تفسر بالمتغيرات المستقلة المذكورة، كما أكدت الدراسة أن زيادة هوامش المراجعات بوحدة واحدة في ظل ثبات المتغيرين المستقلين فإن التضخم يزيد بمقدار 2.539، وهذا يعني وجود علاقة طردية بينهما، كما أن زيادة الاحتياطي النقدي وعرض النقود بوحدة واحدة في ظل ثبات المتغيرين المستقلين الآخرين فإن التضخم يزيد بمعدل 0.461 و 0.786، وبالتالي توجد علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع والمتمثل في التضخم خلال فترة الدراسة.³⁰
- **دراسة شادي حسن أبو عفيفة (2016):** تناولت هذه الدراسة موضوع عقد المراجعة للأمر بالشراء وأثره في التضخم النقدي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين صيغة المراجعة والتطبيقات الفقهية للتضخم النقدي في المنظومة التشريعية الإسلامية والمصرفية، والبحث عن سبل تقليل احتمالية التضخم في صيغ التمويل، ولتحقيق هذه الأهداف استعان الباحث بالمنهج الاستقرائي الوصفي والمنهج المقارن للمقارنة بين المذاهب الفقهية في جزئيات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي وذلك بعرض وتحليل النصوص الفقهية والأصولية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن توسع البنوك في التمويل بالمداينات كالمراجعة تؤدي إلى حصول التضخم، وذلك لان التهافت على شراء سلع استهلاكية لا تخدم العملية الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، والارتفاع المستمر للأسعار يعد مظهر من مظاهر التضخم، وقد أوصت الدراسة بضرورة توجه البنوك الإسلامية إلى التمويل الحقيقي للتنمية والتركيز على التمويل التشاركي.³¹
- **دراسة Herni Ali, Miftahurrohman (2016):** أجريت هذه الدراسة الإندونيسية خلال الفترة 2009-2015 من أجل الإجابة عن إشكالية رئيسة متمثلة في تحليل العوامل المؤثرة على تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية الإندونيسية، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على برنامج spss، وقد تناولت الدراسة المتغيرات المحددة والمؤثرة على تمويل المراجعة والمتمثلة في: أموال الغير والقروض المتعثرة؛ ونسبة كفاية رأس المال؛ والعائد على الأصول؛ ونسبة الكفاءة التشغيلية؛ والناتج المحلي الإجمالي؛ والتضخم؛ وسعر الفائدة الائتمانية. ومن النتائج المتوصل لها أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر 98.4% من التغيرات التي تحدث في التمويل بالمراجعة وهي نسبة عالية جداً، مما يؤكد قوة القدرة التفسيرية لهذه المتغيرات، كما أن أموال الغير والعائد على الأصول والناتج المحلي الإجمالي والتضخم تؤثر إيجابياً على التمويل بالمراجعة، بينما معدل كفاية رأس المال ومعدل الفائدة يؤثران سلباً على المراجعة، أما المتغيرين المتبقين لا يؤدي تغيرهما إلى أحداث أي تغير في التمويل بالمراجعة.³²
- **دراسة Shamsun Nahar, Niluthpaul Sarker (2016):** اهتمت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية والعوامل الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في كل من: معدل الفائدة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وقد شملت هذه الدراسة 172 بنك إسلامي تنشط في 48 دولة إسلامية وغير إسلامية، خلال الفترة من 2004-2013، وهذا باستخدام المنهج الكمي بطريقة الانحدار FGLS لتحليل البيانات بانل، وبالاعتماد على برنامج STAT و EViews، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم مع تمويل البنوك الإسلامية

المدرسة، أما بالنسبة لتأثير سعر الصرف ومعدل الفائدة على تمويل البنوك الإسلامية فقد كان سلبيا؛ مما يعني وجود علاقة سلبية معوية بينهما، وقد كان التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية في الدول ذات الأغلبية الإسلامية ذا أهمية إيجابية³³.

– دراسة Purwanto, Sophia Dwi Ratna (2018): تناولت هذه الدراسة تأثير العوامل الداخلية والخارجية على هامش

المراجعة في البنوك الإسلامية بإندونيسيا خلال الفترة من 2011-2016، وتمثلت العوامل الداخلية للبنك –متغيرات مستقلة– في نسبة الكفاءة التشغيلية والتمويل المتعثر وأموال الغير، أما العوامل الخارجية فتمثلت في التضخم، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الكمي من طرف الباحث، وذلك بالاعتماد على الانحدار المتعدد، وقد تمت دراسة حالة ثلاثة بنوك إسلامية تنشط في إندونيسيا، بالاستعانة بالتقارير الربع سنوية الصادرة عن هذه الأخيرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة الأربعة المدرسة لها تأثير كبير على هامش المراجعة، بقدرة تفسيرية تصل إلى 63.81% من التغيرات التي تحدث في هامش المراجعة، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين التضخم وهامش المراجعة؛ فكلما ارتفع معدل التضخم ارتفع معه هامش المراجعة، وهذا ما يبين بوجود علاقة سببية من التضخم باتجاه هامش المراجعة³⁴.

– دراسة Achmad Kenny Setyaji (2018): هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير المتغيرات الأربعة المتمثلة في تكاليف التشغيل

المتغيرة؛ وأموال الغير وحجم المراجعة؛ ومعدل التضخم على دخل هامش المراجعة في عينة من البنوك التجارية الإسلامية العاملة في إندونيسيا خلال الفترة 2013-2016، وذلك باستخدام المنهج الكمي من خلال القيام بتحليل البيانات بطريقة الانحدار الخطي المتعدد، وكانت من أهم نتائج الدراسة هو أن تكاليف التشغيل الجزئية لهذه البنوك ليس لها أثر على دخل هامش المراجعة خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لأموال الغير وحجم التمويل بالمراجعة لهما تأثير إيجابي على دخل هامش المراجعة، بينما يوجد تأثير سلبى للتضخم على هذا الأخير، إضافة إلى أن العوامل الأربعة المدرسة تفسر 39.1% من التغيرات التي تحصل في دخل هامش المراجعة، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة كنسبة التمويل إلى الودائع والقروض المتعثرة وغيرها³⁵.

– دراسة تور ميري بيار (2012): تناول البحث دراسة تكلفة التمويل (تكلفة هوامش أرباح المراجحات) واتجاهاتها في الفترة من 2002م

إلى 2008م وقد استخدم البحث متغيرات كل من (حجم الموارد المتاحة للتمويل، معدلات النمو الاقتصادي، حجم التمويل المتعثر ومعدلات النمو الاقتصادي) كمتغيرات مستقلة بينما استخدم متغير تكلفة التمويل كمتغير تابع، وهذا من اجل دراسة تأثير كل من التمويل المتعثر ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وحجم الموارد المتاحة للتمويل لتحديد تكلفة أرباح هوامش المراجحات كما هدف الى استخدام نموذج للتنبؤ بتكلفة التمويل المستقبلية وربط تكلفة التمويل ربطا مباشرا بمعدلات التضخم السائدة والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ومعرفة اثر التمويل المتعثر على تكلفة التمويل. وقد حاول البحث معرفة دالة التكلفة وذلك باستخدام نموذج الانحدار البسيط وتطبيق الطرق الإحصائية. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية مباشرة بين تكلفة هوامش المراجحات ومعدلات التضخم؛ وأيضاً وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية مباشرة بين تكلفة هوامش المراجحات ومعدلات النمو الاقتصادي؛ وأيضاً وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية عكسية بين تكلفة هوامش المراجحات والتمويل المتعثر، ولذلك تمت التوصية بضرورة التزام المصارف بالحدود المقررة للتمويل بالمراجعة من قبل السلطات الرقابية وعدم تجاوزها والعمل على خفض تكلفة التمويل المصرفي في حال انخفاض معدلات التضخم السائدة بالبلاد وذلك للإسهام في تخفيض تكلفة الإنتاج وتخفيض المنتجين؛ وعليه يجب أن تحدد تكلفة التمويل لهذه الصيغة وفق الطرق الإحصائية والعلمية باستخدام المتغيرات ذات الارتباط بالتكلفة نفسها³⁶.

– دراسة Tri Widiastuty (2020): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على دخل هامش المراجعة للبنوك الإسلامية في

إندونيسيا، مثل التضخم وأسعار الفائدة على القروض ومخاطر التمويل. وقد شملت الدراسة 10 بنوك إسلامية، حيث تم استخدام تقنية اختيار العينة فلعذت عينات هادفة؛ وتم تحليل البيانات باستخدام تحليل انحدار. وقد اظهرت نتيجة الدراسة أن التضخم ليس له تأثير سلبى على دخل هامش المراجعة، وأن معدلات الفائدة على القروض ليس لها تأثير سلبى على دخل الهامش، وأن مخاطر التمويل ليس لها تأثير سلبى على دخل هامش المراجعة للبنوك التجارية الإسلامية في إندونيسيا³⁷.

– دراسة موسى محمد الحاج عبد الله (2015): ركزت هذه الدراسة على السمات الاقتصادية لأدوات التمويل الإسلامي المراجعة

والمشاركة والسلم والاستصناع والمضاربة وآثارها الاقتصادية الكلية على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل: التضخم والاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج الإجمالي المحلي. وتمثلت الدراسة في دراسة قياسية للاقتصاد السوداني خلال فترة ترسيخ التمويل الإسلامي في السودان وهي الفترة من سنة 1990 الى سنة 2005، واستخدمت برامج التحليل الإحصائية لتتوصل الى نتائج أهمها أن

هنالك علاقة طردية بين أدوات التمويل الإسلامي (التمويل المصرفي) والناتج الإجمالي المحلي والاستثمار وعلاقة عكسية مع التضخم. وكذلك هنالك علاقة طردية بين تكلفة التمويل وسرعة دوران النقود ومعدلات التضخم وعلاقة عكسية بين شهادة شهامة ومعدلات التضخم³⁸.

III- النتائج ومناقشتها :

III.1- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة :

هناك العديد من الاختبارات للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة، ونذكر منها: اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuhher- ADF) وكذلك اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron-PP)، وغيرها. فيما يلي سنقوم بإجراء اختبار الاستقرارية، باستخدام اختبار فيليبس بيرون. وكخطوة أولى، يجب تحديد عدد التأخيرات P التي تعطينا أقل قيم للمعيار (AIC) و(SC)، ثم نقوم بالاختبار على مختلف النماذج (باتجاه عام وثابت، بثابت، بدون اتجاه عام وبدون ثابت).

يظهر الجدول (01) أن قيم اختبار ديكي فولر (ADF) المحسوبة لمتغيرات الدراسة (INF, MF) هي أصغر من القيم المطلقة لقيم MacKinnon (1996) الحرجة الموافقة لها عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (-2.9) وأيضا القيم الاحتمالية هي أكبر من 0.05، وبذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر وحدة؛ أي أن السلسلتين (INF, MF) غير مستقرتين في المستوى. أما بعد أخذ الفروق الأولى فإن السلسلتين أصبحتا مستقرتين؛ حيث القيم الاحتمالية أصغر من 0.05. وبالتالي يمكن القول أن السلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى (I(1).

III.2- دراسة العلاقة السببية بين التمويل بالمراجعة والتضخم :

من خلال اختبار سببية غرانجر (1969) Granger والموضحة في الجدول رقم (02) يظهر لنا أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0232 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة ان التمويل بالمراجعة لا يسبب في التضخم، وعليه هناك علاقة سببية وحيدة بين المتغيرين متمثلة من التمويل نحو التضخم.

III.3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL :

نقوم باختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \lambda_1 GDP_{t-1} + \lambda_2 INV_{t-1} + \lambda_3 EMP_{t-1} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta INV_{t-i} + \sum_{i=0}^K \delta_i EMP_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تعبر المعلمات $\lambda_1; \lambda_2; \lambda_3$ عن معاملات العلاقة طويلة الأجل (Long run Relationship)، أما $\beta; \theta; \delta$ فتعبر عن معاملات العلاقة قصيرة الأجل (Short run Relationship). ويشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما تمثل كل من m و n و K فترات الإبطاء الزمني Lags للمتغيرات، ε_t حد الخطأ العشوائي الذي وسطه يساوي الصفر وتباينه ثابتا، وليس له ارتباط ذاتي عبر الزمن. بعد ذلك يتم التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود Bounds test حسب إجراء Peasaran and Ai (2001) الذي يستند على اختبار F (اختبار Wald)؛ إذ يختبر فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛ أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

• فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك $H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0$

• الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك $H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq 0$

ويتم اختبار فترة الإبطاء في نموذج ARDL حسب معيار Akaike (AIC) أو معيار Schwarz Bayesian Criterion (SC) وفي دراستنا جاء النموذج المختار هو (1.1) ARDL. ويوضح الجدول رقم (03) إحصائية F لاختبار الحدود؛ إذ نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة (4.32) أكبر من الحد العلوي للقيمة الجدولية الحرجة (4.16) عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل بالمراجعة ومعدل التضخم.

III.4- تقدير نموذج الأجل الطويل :

بما أن النتائج أكدت وجود تكامل مشترك بين معدلات التضخم والتمويل بالمراجعة فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل والجدول (04) يبين النتائج.

يتضح جليا من نتائج التقدير أن معاملات النموذج مقبولة اقتصادياً؛ أي أن التمويل بالمراجعة يساهم في زيادة معدلات التضخم في الأجل الطويل. ورغم عدم معنوية المعلمات المقدرة لكن يمكن قبول النموذج لان قيمة فيشر بلغت 45.53 بقيمة احتمالية تقدر بـ 0.000 مما يدل على المعنوية الإجمالية للنموذج. وتشير النتائج إلى الأثر الضعيف جدا للتمويل بالمراجعة على التضخم؛ إذ أن زيادة التمويل بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة طفيفة جدا في معدلات التضخم إذ لا تتجاوز (0.000006) وحدة؛ مما يؤكد دور هذا الصنف من التمويل.

كما تشير نتائج التقدير أن معامل تصحيح (-0.126) أخذ إشارة سالبة عند مستوى معنوية 1% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وأن ما نسبته 12.64% من الاختلالات في معدلات التضخم يتم تصحيحها خلال كل ربع سنة عن طريق التمويل. ومن الملاحظ أن تأثير التمويل بالمراجعة جاء سالبا وضعيفا وغير معنوي في الأجل القصير على خلاف ما جاء في الأجل الطويل.

III.5- اختبارات صحة النتائج :

وللتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها وجودة أداء هذا النموذج؛ يمكن اعتماد الاختبارات التالية:

- اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء : حيث نستخدم اختبار [Breush-Godfrey Lagrange Multiplier Test of Residual (BG)]، حيث تشير نتائج هذا الاختبار -الجدول (05)- إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Prob.F=0.7725).
- اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء؛ إذ نستعمل اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey، من خلال الجدول (06) قدرت إحصائية فيشر لهذا الاختبار بـ 0.30 باحتمال 0.8187 مما يدل قبول الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي. تقدر قيمة إحصائية JB بـ 0.296 (prob=0.862) ومنه قبول الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر.

أما عن اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Recursive Residual أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما يتضح من الشكلين البيانيين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة؛ مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين التمويل بالمراجعة ومعدل التضخم.

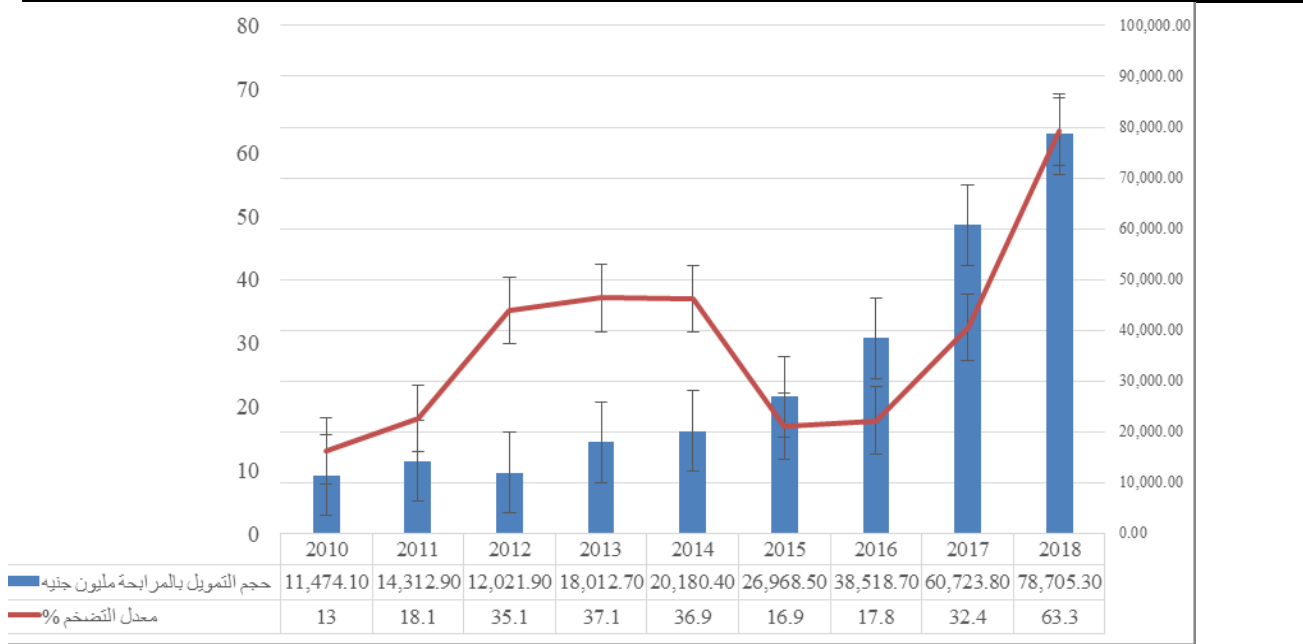
IV- الخلاصة :

من خلال ما تم عرضه عن دراسة وتحليل العلاقة بين التمويل بالمراجعة والتضخم في السودان، يظهر لنا بأنه وبالرغم من ارتفاع التمويل بالمراجعة بنسب كبيرة خلال فترة الدراسة؛ إلا أن معدلات التضخم تآرجحت بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة، وهذا ما يفسر لنا العلاقة الضعيفة بين المتغيرين، وهذا ما لا يمكن إثباته نظرياً، نظراً لعدم وجود سبب أو مؤشر يدل على العلاقة الطردية أو العكسية بين المتغيرين أو بالاعتماد على الرسوم البيانية أو القيم أو نسب النمو من سنة لأخرى، لكن بالقيام بالدراسة القياسية توصلنا إلى وجود العلاقة بين المتغيرين وإن كانت ضعيفة. هذا ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أظهرت تطور بيانات التمويل بالمراجعة أن هناك إقبال كبير نحو هذا النوع من العمليات من التمويل، وهو ما قد يساهم في ارتفاع أسعار السلع التي يتم شراؤها بهذا التمويل؛
 - توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين التمويل بالمراجعة والتضخم - علاقة سببية ذات اتجاهين-، في حين أثبتت دراسات أخرى على وجود علاقة عكسية بين التضخم والتمويل بالمراجعة، وهذا راجع بالأساس إلى الفترة التي أقيمت فيها الدراسة والى طبيعة الاقتصاد المدروس، لأنه ما ينطبق على اقتصاد معين ربما لا ينطبق على اقتصاد آخر؛
 - شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً في بعض السنوات من الفترة المدروسة، وذلك راجع بشكل كبير لزيادة العرض النقدي وتسجيل العجز في الموازنة، وكذا إلغاء الدعم عن بعض المواد الأساسية، إضافة إلى انخفاض الموارد من العملة الصعبة؛
 - من خلال تحليل العلاقة السببية تبين لنا أن اتجاه العلاقة السببية من التمويل بالمراجعة نحو التضخم؛ مما يدل على أن الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية وخاصة التمويل بالمراجعة لشراء سلع قد أنتج طلباً فعالاً على هذه السلع مما ساهم في ارتفاع أسعارها؛ وبالتالي حدوث التضخم؛ وهذا يعني ان التمويل بالمراجعة يساهم في ارتفاع معدلات التضخم لكن بنسبة ضعيفة جداً
 - بيد أن نتائج الدراسة القياسية تظهر أن هناك تأثير ضعيف جداً للتمويل بالمراجعة على التضخم في السودان خلال الفترة 2010-2018 مما يشير الى أن هناك أسباب ومحددات أخرى تساهم في زيادة التضخم الذي عرف أرقام قياسية في نهاية فترة الدراسة.
- من خلال ما سبق؛ توصي الدراسة بأنه يجب على السودان التحكم في معدلات التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية بصورة جيدة، لتبقى هذه المعدلات في المستوى المعقول، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة النقدية، أما بالنسبة للتمويل بالمراجعة من طرف البنوك الإسلامية فيجب عليها التقليل من التمويلات بهذه الصيغة، والاهتمام بالصيغ التشاركية التي لها فعالية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادية وتحقيق تنمية شاملة. إن هذه الدراسة تفتح أفقاً جديدة لأبحاث أخرى في هذا المجال؛ تتناول دراسة محددات التمويل بالمراجعة والتضخم في السودان، ودراسة آثار التمويل التشاركي على متغيرات الاقتصاد الكلي السوداني، وغيرها.

– ملاحق:

الشكل (01): تطور التمويل بالمرايحة والتضخم في السودان من 2010 إلى 2018



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي من 2010 إلى 2018

الجدول (01): نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة

الفروق الأولى (1 st difference)			المستوى (Level)			المتغير
القرار	الاحتمالية (prob)*	القيمة المحسوبة	القرار	الاحتمالية (prob)*	القيمة المحسوبة	
مستقر	0.00	-5.408	غير مستقر	0.877	-1.276	INF
مستقر	0.00	-6.110	غير مستقر	0.713	-1.737	MF

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية EVIEWS 10

الجدول (02): نتائج اختبار نتائج اختبار السببية لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/02/19 Time: 18:50
Sample: 2010Q1 2018Q4
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
MF does not Granger Cause INF	34	4.29724	0.0232
INF does not Granger Cause MF		1.82681	0.1790

المصدر: منحرجات برمجية EVIEWS 10

الجدول (03): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 08/31/19 Time: 23:27		
Sample: 2010Q2 2018Q4		
Included observations: 35		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.326698	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16

المصدر: مخرجات برمجية 10 EVIEWS

الجدول (04): مقدرات الأجل الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: INF				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Date: 08/31/19 Time: 23:44				
Sample: 2010Q1 2018Q4				
Included observations: 35				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MF)	-0.000000	0.000000	-1.175754	0.2486
CointEq(-1)	-0.126413	0.037060	-3.411048	0.0018
Cointeq = INF - (0.0000*MF + 0.0958)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MF	0.000006	0.000004	1.419245	0.1658
C	0.095795	22.922221	0.004179	0.9967

المصدر: مخرجات برمجية 10 EVIEWS

الجدول (05): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.260470	Prob. F(2,29)	0.7725
Obs*R-squared	0.617625	Prob. Chi-Square(2)	0.7343

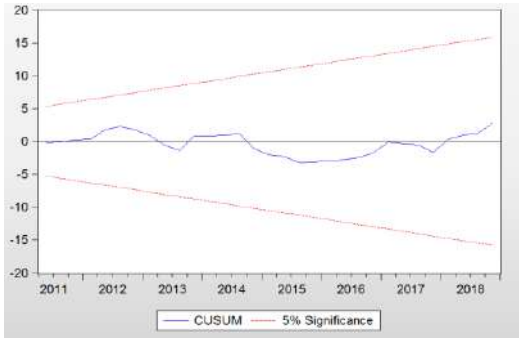
المصدر: مخرجات برمجية 10 EVIEWS

الجدول (06): اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.309004	Prob. F(3,31)	0.8187
Obs*R-squared	1.016236	Prob. Chi-Square(3)	0.7973
Scaled explained SS	0.883856	Prob. Chi-Square(3)	0.8293

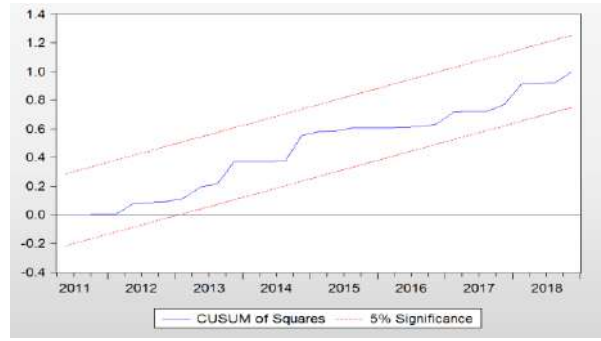
المصدر: مخرجات برمجية 10 EVIEWS

الشكل رقم (03): منحنى CUSUM



المصدر: مخرجات برمجية EViews 10

الشكل رقم (02): منحنى CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برمجية EViews 10

- الإحالات والمراجع:

- 1 - محمد البتاجي (2005)، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، وقائع المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويض وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، ص 16.
- 2 - فخري حسين عزي (2002)، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 36.
- 3 - جمال لعمارة (1996)، المصارف الإسلامية، الجزائر: دار النبأ، ص 102.
- 4- LIFSTIN WARDIANTIKA, ROHMAWATI KUSUMANINGTIAS (2014), **PENGARUH DPK, CAR, NPF, DAN SWBI TERHADAP PEMBIAYAAN MURABAHAH PADA BANK UMUM SYARIAH TAHUN 2008-2012**, Jurnal Ilmu Manajemen 2(04), p 1552.
- 5 - خالد حسن بشر عبد الله (2015)، العوامل المحددة لتكلفة هوامش المراجعة في التمويل المصرفي -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في السودان 2000-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص 29.
- 6- Mansour A. Al-Meather, Chris J. Mitchell (2003), " **A Secure Electronic Murabaha Transaction**", 16th Bled eCommerce Conference eTransformation Bled, Slovenia, p663.
- 7 - محمود إبراهيم مصطفى الخطيب (2005)، من صيغ الاستثمار الإسلامية المراجعة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ، وقائع المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ص 08.
- 8- Rita Rosiana& Syihabudin& Siti Nurmeilani (2019), **The Influence of Profit Sharing Financing, Murabaha Financing, Non-Performing Financing, Inflation and Exchange Rates on Profitability of Sharia Commercial Banks in Indonesia**, Journal of Islamic Economics, Finance and Banking, 3(01), Faculty of Economics and Business Sultan Ageng Tirtayasa University, Indonesia, p 26.
- 9- Achmad Kenny Setyaji (2018), **ANALISIS FAKTOR PENJELAS PENDAPATAN MARGIN MURABAHAH PADA BANK UMUM SYARIAH DI INDONESIA**, jurnal manajemen bisnis Indonesia JMBI, 7 (6), p 563.
- 10 -هناء محمد الحنيطي؛ ساري سليمان ملاحيم (2016)، أثر سعر المراجعة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000-2013)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال 12(04)، الأردن : الجامعة الأردنية ، ص 769، على الخط: <https://journals.ju.edu.jo/JJBA/article/view/14968/7071> (تاريخ الزيارة 2020/04/28).
- 11 -كاھينة قبایلي؛ نبیل بن عرفة (2017)، ربح المراجعة: الشفافية ماليا لرفع الجھالة شرعياً ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 13(17)، الجزائر: جامعة الشلف، ص ص 18-19.

- 12- Purwanto, Sophia Dwi Ratna (2018), **ANALYSIS OF DETERMINANT FACTORS TOWARD MARGIN MURABAHAH OF INDONESIA ISLAMIC BANKS**, Journal of Business Studies and Management Review (JBSMR) 1(2), DEPARTMENT MANAGEMENT, FACULTY OF ECONOMICS AND BUSINESS, UNIVERSITY OF JAMBI, Indonesia, p 46.
- 13- Sylke Febrina Laucereno, **Kok Bisa 'Bunga' di Bank Syariah Lebih Tinggi? Ini Penjelarasannya**, Available on the link: <https://finance.detik.com/moneter/d-3893353/kok-bisa-bunga-di-bank-syariah-lebih-tinggi-ini-penjelarasannya>, (Visited: 06 August 2019).
- 14- Trisiladi Supriyanto (2016), **The Role of the Rate of Profit Concept in Creating Islamic Financial Market Stability**, Proceedings of the 2016 Global Conference on Business, Management and Entrepreneurship, Advances in Economics, Business and Management Research, vol 15, p 126.
- 15- K. Chelhi and others (2017), **Estimation of Murabaha Margin**, Journal of Applied Finance & Banking, vol. 7, No. 5, p 53.
- 16- Saekhu Saekhu (2015), **PENGARUH INFLASI TERHADAP KINERJA PEMBIAYAAN BANK SYARIAH, VOLUME PASAR UANG ANTAR BANK SYARIAH, DAN POSISI OUTSTANDING SERTIFIKAT WADIAH BANK INDONESIA**, economica: jurnal ekonomi islam, 6(01), p 105.
- 17 -شوقي أحمد دنيا (2017)، **النقود والتضخم**، الطبعة الأولى، مصر: دار الفكر الجامعي ، ص 119.
- 18 -أنس قريب الله أحمد إبراهيم وزينب بشرى على عبد الله (2017)، **نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان باستخدام السببية خلال الفترة 1990-2015**، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 10، السودان: جامعة النيل الأبيض، ص 35.
- 19 -احمد عبد الله إبراهيم ومحمد شريف بشرى الشريف (2017)، **محددات التضخم في السودان خلال الفترة " 1977-2015" دراسة تطبيقية** ، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر : جامعة الشلف، ص 71، متوفر على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28866>، تاريخ الاطلاع: 06 أوت 2019.
- 20- Amir KIA (2014), **Inflation: Islamic and Conventional Economic Systems – Evidence from the United States**, International Journal of Economic Perspectives 8(03), p 20.
- 21- Shazia Zahid, AB. Basit (2018), **Impact of Macroeconomic Factors on the Growth of Islamic Banking: A Case of Pakistan**, Journal of Finance & Economics Research 3(2), p 42.
- 22 -سلمان معلا (2017)، **دراسة إحصائية تحليلية لمؤشرات البطالة والتضخم، الناتج المحلي، سعر الصرف في سورية خلال الفترة 2001-2014**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 39(01) ، سوريا: جامعة تشرين، ص 54، على الخط : <http://91.144.21.197/index.php/econlaw/article/view/3702> (تاريخ الزيارة 2020/01/12).
- 23 -قتال عبد العزيز (2017)، **أثر مؤشر التضخم على زيادة أسعار المواد الغذائية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية العدد 08، الجزائر: جامعة المدية ص ص 181-182.
- 24 -عبد اللطيف حدادي، الياس صالح (2016)، **السياسة النقدية آلية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي العدد 27، الجزائر: جامعة الأغواط، ص 220.
- 25 -يوسف الفكي عبد الكريم حسين (15-16 ديسمبر 2010)، **السياسة النقدية في الاطار الإسلامي (التجربة السودانية من 1997-2008)**، وقائع المؤتمر الدولي الرابع حول: **الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي**، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، ص ص 1-25.
- 26 -حنساء بابكر بشير رحمة (2014)، **أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الاقتصادية للفترة من 1998-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص ص ج-89.
- 27 -إبراهيم فضل المولى البشير؛ معاوية محمد خاطر بريمه (2014)، **التمويل بصيغة المراجعة وأثره في الأداء الاقتصادي (دراسة تحليلية في الفترة من 2000-2010)**، مجلة البحث العلمي للعلوم والأداب، 10 (15)، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، السودان: جامعة الدلتج، ص ص 112-135.

- 28– Mustika Ananda Putri1, Tri Kunawangsih (2014), **PENGARUH PEMBIAYAAN MURABAHAH PERIODE 2006:1 – 2013:4**, Media Ekonomi Vol. 22 (03), Fakultas ekonomi bisnis, universitas trisakti, Indonesia, p p 195-204.
- 29– For more information please refer to :KRISNADI (2016), **PENGARUH INFLASI DAN SUKU BUNGA PADA BANK KONVENSIONAL TERHADAP PEMBIAYAAN MURABAHAH (STUDI KASUS BANK SYARIAH INDONESIA)**, Jurnal Curvanomic, vol 05 (01).
- 30 -خالد حسن بشير عبد الله (2015)، مرجع سابق، ص 65.
- 31 ليلي على القشاش دفع السيد (2015)، قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من 1994-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، ص ص 02-102.
- 32 -شادي حسن أبو عفيفة (2016)، عقد المراجعة للأمر بالشراء وأثره في التضخم النقدي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 13 (02)، الإمارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة، ص ص 336-364، على الخط:
- 33 <https://www.sharjah.ac.ae/ar/Research/spu/JournalSLS/Documents/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8-%AF%2013/Issue2/12.pdf> (تاريخ الزيارة: 2019/07/20).
- 34– Herni Ali, Miftahurrohman (2016), **DETERMINAN YANG MEMPENGARUHI PEMBIAYAAN MURABAHAH PADA PERBANKAN SYARIAH DI INDONESIA**, Jurnal Bisnis dan Manajemen, Volume 6 (1), pp 31-43.
- 35– Shamsun Nahar, Niluthpaul Sarker, **Are Macroeconomic Factors Substantially Influential For Islamic Bank Financing? Cross-Country Evidence**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 18 (6), PP 20-26.
- 36– Purwanto, Sophia Dwi Ratna (2018) op cit, pp 45-50.
- 37– Achmad Kenny Setyaji (2018), op cit, pp 559-567.
- 38 -تور ميري ييار (2012)، محددات تكلفة التمويل في النظام المصرفي الإسلامي في السودان 2002 – 2007م: بالتطبيق على تكلفة أرباح هوامش المراجحات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص 80.
- 39– Tri Widiastuty (2020); **MURABAHAH MARGIN INCOME BASED ON INFLATION, LOAN INTEREST RATES, AND FINANCING RISK AT THE ISLAMIC COMMERCIAL BANKS IN INDONESIA**, International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 21, Issue 1 (April) ISSN 2289-1552 Available on the link: https://www.ijbel.com/wp-content/uploads/2020/07/IJBEL21_057.pdf. (visited: 25/12/2019).
- 40 -محمد الحاج عبد الله. موسي (2015)، الآثار الاقتصادية الكلية لأدوات التمويل الإسلامي – دراسة تطبيقية عن الاقتصاد السوداني 1990-2005، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان، ص 91.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبد الباسط بن عبيد ، عبد القادر عبد الرحمان (2021)، العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم في السودان خلال الفترة 2018-2010، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 231-246.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاقتناع 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاقتناع 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.